

قضايا منهجية

استخدامات تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية: التطور التاريخي وبعض الجوانب التطبيقية

د. أحمد بن مرسل
معهد علوم الإعلام والاتصال
جامعة الجزائر

مقدمة:

شهد استخدام تحليل المضمون في معالجة المواد الإعلامية توسعا كبيرا خلال العشريتين الأخيرتين، ليس فقط على مستوى الدول المتقدمة، بل أيضا في الدول المتخلفة. كما أبرز ذلك الباحث سمير محمد حسين في كتابه تحليل المضمون. (1)

ويبرز هذا الإهتمام بتحليل المضمون في دراسات مواد الإعلام والاتصال الدور الأساسي الذي أصبحت وسائل الاتصال الجماهيري تقوم به داخل المجتمعات في مختلف النشاطات اليومية. مما ترتب عنه وعي كبير بأهمية البحث الإعلامي، وجوانبه المنهجية. خاصة منها تحليل المضمون، الذي يعتبر من الأساليب الأكثر مناسبة لتحليل مواد الإعلام والاتصال. (2)

ونظرا للأهمية البالغة التي أصبح يكتسيها أسلوب تحليل المضمون على مستوى بحث مواد الاتصال في عصرنا الحاضر، أردت بهذه المحاولة معالجة هذا الموضوع، مركزا على أبرز الجوانب التي أرى أنها بحاجة إلى مزيد من

العناية، لتوضيحها أكثر إلى المهتمين بهذا الموضوع. وقبل الخوض في ذلك، لا بد من تحديد ما يقصد بمصطلح «تحليل المضمون».

تحديد مصطلح تحليل المضمون

يتكون مصطلح تحليل المضمون من كلمتين هما: تحليل، ومضمون. وإذا تفحصنا الكلمة الأولى (تحليل) لوجدناها تعني - كما أشارت إلى ذلك جل الموسوعات العلمية - عملية تفكيك الكل (جسم، نص، شيء) إلى عناصره أو أقسامه المكونة له. (3)

أما كلمة مضمون فيقصد بها ما يحتويه الوعاء اللغوي أو التصويري أو المنطوق أو الإيمائي من معاني مختلفة، يقوم الفرد بالتعبير عنها في رموز محددة، وفق تنظيم معين، لتحقيق غايات إتصالية مع الآخرين. (4)

وتبعاً لذلك، فإن مصطلح تحليل المضمون كما عرفه محمد محمود ربيع، (5) هو تعريف وتقييم الأجزاء المكونة للموضوع قيد المعالجة، من أجل الحصول على معرفة غنية وجديرة، ذات علاقة بتحقيق أهداف البحث. وقصد الوصول إلى ذلك لا بد من إخضاع هذا الموضوع إلى عملية تفكيك عبر سلسلة من العمليات التي يتوخى فيها الباحث الدقة في العمل، بهدف بلوغ الأجزاء المكونة له في شكل بيانات مادية كما عبر صاحبها عنها صراحة، ثم الانتقال إلى بحث المعاني المختلفة، التي تحملها هذه البيانات في مستوى ثاني من التحليل، أي أن عملية التفكيك السالفة الذكر تستهدف التعرف على الأدوات المادية الناقلة للمعاني المختلفة لعملية الإتصال، المعبر عنها من طرف الباحثين بالدالات (signifiants) . مثل الرموز المكتوبة، والمرسومة، والأصوات المنطوقة، والإشارات الحركية التي يحركها الفرد بحاستي البصر، والسمع.

أما المعاني المنقولة من طرف هذه الأدوات المادية فتعرف بالمدلولات (signifiés) . (6)

وبذلك فإن تحليل المضمون يستهدف الكشف عن دالات المواد الخاضعة للمعالجة، أي الأدوات المحسوسة الحاوية لما يريد الفرد توصيله إلى الآخرين، والمدلولات، أي ما يتضمنه الدال من معاني سياسية أو نفسية أو إجتماعية أو تاريخية محل الإتصال.

ووفق ما ذكر، فإن تحليل مضمون مواد الإعلام والإتصال، هو القيام بتفكيك ما تنتجه وسائل الإتصال الجماهيري، المكتوبة، والمرئية، والمسموعة من مضامين إتصالية متنوعة إلى أجزاء مادية تسمح بكشف الرموز، والصيغ المختلفة المستخدمة في التعبير عن القيم والأفكار المراد تبليغها إلى الطرف الآخر في عملية الإتصال. (7) وهذا عبر تطبيق أساليب معينة سنتناولها بعد التطرق إلى الظروف التاريخية، التي كانت وراء ميلاد هذا النوع من التحليل. حتى نوفر لأنفسنا الخلفية الكافية التي تسمح لنا بفهم السياق العام لميلاد تحليل المضمون، ومراحل تطوره، وعلاقة ذلك بالعلوم الإنسانية الأخرى.

الظروف التاريخية لميلاد تحليل المضمون:

تشير الدراسات التي قامت بالتأريخ لتحليل المضمون حسب تقنياته العصرية، أنه وليد القرن العشرين (8) لأن الفترة التي سبقت هذا التاريخ شهدت تطبيق العديد من الكيفيات في قراءة النصوص التي كانت عبارة عن ممارسات أخذت طابع المحاولات الفردية، ولم تخضع نهائيا إلى تقنيات محددة، وقواعد علمية متعارف عليها من طرف الباحثين. كون أصحابها اعتمدوا فيها على الإجتهد الشخصي والقدرة الفردية، والحدس الذاتي في تعاملهم مع النصوص. وهو ما أدى إلى قيامهم بعمل تأويلي لا علاقة له بمحتوى هذه النصوص، وما تضمنته من أفكار، وهي مجهودات كانت عبارة عن تصورات ذاتية، وتخمينات فردية ألصقت لصقا بالنصوص.

وتناولت هذه القراءات الفردية التأويلية النصوص الدينية، وتفسير الأحلام، ونقد النصوص الأدبية، والتحليل النفسي، وتحليل الخطاب، والمجال الفلكي،

مثل تلك الدراسة التي أجريت في السويد سنة 1640 م على 90 أنشودة دينية لتحديد تأثيراتها السيئة على أتباع مارتن لوثر "luthériens" حيث شمل التحليل القيم، وأشكال ظهورها (مقبولة - غير مقبولة). (9)

كما قام الأستاذ: (Benjamin Bourdon) بن يمين بوردون -عالم النفس التجريبي في جامعة (Rennes) - ران - الفرنسية سنة 1888 في إطار مساعيه الهادفة إلى فصل العلم الجديد (علم النفس) عن الفلسفة والدين، بأجراء تحليل مضمون، نص أنجيلي حول الهجرة. وهذا من خلال القيام لأول مرة بتقطيع النص لغويا والإحتفاظ بالكلمات ذات العلاقة بالدراسة، وحساب ترددها حسب فئة الموضوع حيث طبق بذاك أسلوبا جديدا في التحليل، أرادته كميًا وموضوعيًا (10) لكن محاولته هذه ارتبطت أكثر باجتهاداته الشخصية أكثر من إرتباطها بقواعد علمية ثابتة. وبالرغم من ذلك إلا أنها كانت ضمن المبادرات الأولى الساعية إلى إخراج تحليل المضمون من طور الحدس الذاتي إلى طور القراءة الموضوعية.

ومن جهته قام الباحث: (Thomas) توماس الأستاذ في جامعة شيكاغو، بمساعدة الأنثروبولوجي البولوني: (Znaniecki) - زنانيوكي - خلال الفترة: 1908 - 1918 (11) بأجراء دراسة تحت عنوان «الفلاح البولوني» وهذا سعيا وراء تشخيص مشاكل المهاجرين البولونيين لإدماجهم في المجتمع الأمريكي وما يهمنها في هذه الدراسة هو تطبيق الباحثين لتقنية جديدة في تحليل مضمون عدد كبير من الوثائق مثل الرسائل الشخصية، مواضيع الجرائد، محاضر إجتماعات الجمعيات، تقارير المصالح الإجتماعية، حكايات عن السير الشخصية للمهاجرين البولونيين. وهي مبادرة اعتبرت من حيث انتظامية قراءتها للوثائق من المحاولات الجادة في تثبيت طرق موضوعية في التعامل مع النصوص. لكن تطبيق الباحثين لأسلوب الحدس الذاتي، القائم بالدرجة الأولى على ذكاء المحلل وفطنته الشخصية ومهارته الفردية في معالجة مادة

التحليل، لم يوفر الشروط العلمية لميلاد أسلوب تحليل المضمون، المطبق اليوم في البحث العلمي.

ويسجل من خلال الأمثلة السابقة، سيطرة أسلوب الحدس الذاتي في التعامل مع مضامين النصوص. وهي نتيجة منطقية ارتبطت من حيث الممارسة بالجو العام، الذي ساد على مستوى البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية قبل القرن العشرين، والذي كرسته سيطرة نظرية بركسون "Bergson" في المجال المذكور. وهي النظرية التي اعتمد فيها أصحابها على الحدس القائم على الشعور الذاتي في تحصيل المعرفة العلمية على المستوى المذكور، باعتبار الحدس لديهم مصدر الحقيقة الخالصة قبل العقل، ما دامت وظيفة هذا الأخير عندهم مجرد تنظيم لما أسماه «بالحقائق الحدسية» (12). وهو ما يبين أن سيطرة الأساليب الذاتية في بحث العلوم الاجتماعية والإنسانية، إنما ارتبطت بنوع التفكير المعرفي الذي ساد خلال مرحلة ما قبل القرن العشرين كما بينا. لكن مع بداية القرن العشرين، فإن الفكر الغربي عاش أزمة الذاتية، والعقلانية، التي كرسها التفكير العلمي للمراحل السابقة. في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية (13). وهذا أمام الانجازات المعتبرة، التي حققتها العلوم الطبيعية، والرياضيات على مستوى تطوير مناهجها البحثية. وهو التأخر الذي أدى بالباحثين الغربيين في المجال المذكور إلى التشكيك في قدرة الحدس الذاتي العلمية، وتأكيد محدوديته في التفسير الصحيح للظواهر الاجتماعية. مما دفعهم إلى البحث عن أساليب علمية دقيقة للمعالجة. علما بأن بدايات القرن العشرين شهدت أحداثا ساعدت على نجاح مسعى هؤلاء الباحثين في العثور على أسلوب تحليلي جديد في قراءة النصوص. وهي الأحداث التي نتطرق إليها في النقطة التالية.

ميلاد تحليل المضمون:

إن الأحداث التي شهدتها بدايات القرن العشرين، والتي ساعدت على ميلاد تحليل المضمون كان أبرزها الانتشار الواسع للصحافة بأشكالها المختلفة، وتناولها لجميع النشاطات الاجتماعية. وهو ما جعلها محل اهتمام الباحثين. لا سيما بعد الإستخدام المكثف للدعاية خلال الحرب العالمية الأولى، بصورة لم يسبق مثيل لها، وإستغلال وسائل الإعلام خاصة المكتوبة في ذلك. (14) وهو ما تسبب في توجيه اهتمام العديد من الباحثين إلى معالجة مواد الصحف. مثل: (Harold Lasswell) هارولد لاسويل - الذي شرع منذ سنة 1915 في دراسة مواضيع الدعاية عبر تحليل مضامين الدوريات. حيث أسفر عمله هذا لسنة 1927 عن إصدار كتاب بعنوان: "Propaganda Techniques in the world war" (15) - تقنيات الدعاية في الحرب العالمية - .

وبلاحظ في أبحاث لاسويل أنها كانت جهدا معتبرا حاول فيها البحث بحرية عن أسلوب تحليلي يمكن أن يعوض الحدس الذاتي في معالجة نصوص الاتصال، وهي المبادرة، التي تمت وترعرعت فيما بعد في مدرسة الصحافة الأمريكية بدءا من سنة 1930 وبمشاركة لاسويل نفسه، وعدد من تلاميذه. حيث قامت هذه المدرسة، التي كانت من دعاة تطبيق هذا الأسلوب التحليلي بتطوير جوانبه المنهجية. وهذا من خلال العمل لأول مرة بأساليب القياس الكمي تحقيقا للصرامة العلمية في معالجة المواد الصحفية. مثل القيام بمجرد أركان الجرائد في تحليل موادها المنشورة، أو متابعة تطورها في فترة محددة، أو قياس درجة أثر موضوعاتها على القراء، أو مقارنة الأسبوعيات الريفية مع اليوميات المدنية، وهي الدراسات التي اعتمد فيها على طريقة العد والقياس، واستخدام عناصر المساحة، والمواضيع وقائمة العناوين، والموضع في الصفحة كوحداث في هذا القياس الكمي. كما قام أحد تلاميذ لاسويل (Schregler - Forster) شرقلر فورستر - قبل دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب

العالمية الثانية بتطبيق أسلوب تحليل المضمون بأساليبه القياسية الكمية في كشف حضور عملاء النازية في الصحافة الأمريكية، عبر تعيين المواضيع المؤيدة لألمانيا آنذاك، ونسب تكرارها في المجموع العام للمواضيع، أو مقارنة مضامين الدوريات محل الإتهام بالبرامج النازية الموجهة نحو الولايات المتحدة الأمريكية، أو القيام بتحليل المفردات "Lexicale" إنطلاقاً من كلمات معينة، تعتبر أساسية في الدعاية النازية إلخ... (16).

وقد أبرزت هذه الدراسات أهمية تحليل المضمون في تحليل المواد الصحفية والإذاعية، والفلمية والخطب، والرسائل، والمحادثات من أجل الوصول إلى ما تحمله من مواضيع إعلامية، ودعائية، وكشف أساليب تقديمها، ورموزها إلى القارئ، خاصة بعد مواصلة لاسويل، و (N. leites) لايت، و (R. Fadner) فادنر، وغيرهم من الباحثين، دراسة الدعاية في جامعة شيكاغو، والاتصال في مكتبة الكونغرس أثناء الحرب العالمية الثانية، وهو ما حقق تقدماً كبيراً في مجال تحديد المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بأسلوب تحليل المضمون. (17) حيث أسفرت جهود لاسويل المذكورة عن نشره سنة 1949 لكتابه الشهير: «لغة السياسية»، الذي ضمنه تأكيداً على أهمية استخدام الأساليب الكمية في تحليل المضمون، ودعوته إلى الإهتمام بالتحليل الكيفي. (18)

تزايد عدد المهتمين بتحليل المضمون من الباحثين خلال الأربعينيات، ولم يقتصر تطبيقه على مواضيع الدعاية، ونصوص الاتصال، بل توسع العمل به إلى تحليل القصص. كما فعل (R. K. white) وايت سنة 1947، وقبله باحث علم النفس (Boldurin) - بولدورين سنة 1942 في دراسة الحالة العصبية لـ (Jenny) - جيني، من خلال 167 رسالة شخصية، ثم بعده سنة 1946 الباحث (Alport) - ألبور - في دراسة شخصية جيني. (19)

تخللت جهود الباحثين السالفة الذكر في مجال إهتمامهم بتحليل المضمون في معالجة النصوص، ومواضيع الصحافة، والمواد الإعلامية الأخرى سنة 1952

بنشر (Berlson) - برسلون، وزميله (Lazarsfeld) لازار سفالد - في شيكاغو، ونيويورك كتاباً تحت عنوان: «تحليل مضمون الإتصال». والشيء الإيجابي في هذا الكتاب، هو أنه تضمن تعريفاً شاملاً لتحليل المضمون، والذي ورد بشأنه أنه «أسلوب بحث، الذي له هدف الوصف الموضوعي المنظم والكمي للمحتوى الظاهر للإتصال». (20) وهو التعريف الذي لخص فيه برلسون التعريفات السابقة لهذا الموضوع. كذلك التي قدمها «(Janis) - جانيس» سنة 1949 و «(Kaplan) كابلان» و «(Goldson) جولدسون» سنة 1943، والتي أبرزت كلها الإنشغالات الواحدة من تطبيق تحليل المضمون لدى الباحثين خلال هذه المرحلة، وهي الإنشغالات التي تمحورت حول الحرص على الإنتظامية في اختيار مواد التحليل، والموضوعية عبر إخضاع خطوات البحث إلى إجراءات واضحة، ودقيقة، واستخدام القياس الكمي في وصف المضمون الظاهر للإتصال. وهو ما يبين أن تحليل المضمون في هذه المرحلة لم يتجاوز استخدامه حدود المستوى الوصفي للمضمون الظاهر للمادة الإعلامية، والدعائية محل المعالجة حسب فئات التحليل، ووحداته المحققة لأهداف البحث (21)، دون أن يمتد إلى كشف المعاني الكامنة وراء هذا المحتوى الظاهر. وهو ما جعل الباحثين يتساءلون عن مدى القدرة المنهجية التي يتميز بها تحليل المضمون في كشف النوايا الخفية للمحتوى، وفي الإستدلال عن الأبعاد المختلفة للإتصال، وفي تحقيق الفروض.

وتجلت التساؤلات السابقة للباحثين في شكل تراجع عن إهتمامهم بالمجهود بتحليل المضمون حتى سنة 1955، التي شهدت إنعقاد الندوة الأولى حول تحديد المضمون التي عرفت تحت إسم "Allerton House Conférence" ألرتون هوس كوفروس - والتي نظمت في «illinois - إلنوا» بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث اكتشف المنظمون لها من خلال المشاركة الكبيرة للباحثين القادمين من كل الأفاق أن هناك اهتماماً كبيراً عبر العالم بتحليل المضمون.

كما أن هذا الإهتمام لم يقتصر على الباحثين المهتمين بالإتصال والدعاية ضمن علم الاجتماع، وعلم النفس، والعلوم السياسية والصحافة، بل امتد إلى تخصصات علم الأجناس، والتاريخ، وعلم النفس الطبي، وعلم النفس التحليلي، واللسانيات. هذه العلوم التي انضم باحثوها إلى التساؤلات السابقة المطروحة حول مدى صلاحية تقنيات تحليل المضمون كأسلوب بحث متكامل، واقترحوا مساهمتهم لحل الإشكالات القائمة.

توجت أشغال الندوة السالفة الذكر بنشر تقارير سنة 1959 تحت إشراف الباحث « de sola pool - دوسولا. بول » في شكل كتاب تحت عنوان: « إتجاهات في تحليل المضمون ». مما سمح بتجديد ثقة الباحثين في هذا النوع التحليلي كأسلوب متكامل في معالجة المضامين، وفتح المجال أمامه نحو إنطلاقات منهجية جديدة، وبرز الإتجاه الثاني، الذي دافع عنه الباحث « os-good - أسقود » سنة 1957، والذي أكد فيه أن النقطة الأساسية في تحليل المضمون ليس فيما تحتويه الرسالة في الجانب الأول المسمى « instrumental - الأدوات » أي في عناصره الظاهرية القابلة للعد والقياس، وإنما فيما تخفيه هذه العناصر وراءها من أفكار ونوايا وهو المستوى التحليلي الثاني الذي عبر عنه أسقود بالجانب « représentat - التمثيلي ». (22)

أعطى الباحث أسقود بعمله السابق تحليل المضمون دفعا جديدا أخرجه من حلقة وصف البيانات الصريحة المحتوى، إلى الأسلوب القادر على الإستخدام في الإستدلال عن مصادر الإتصال وأغراضه الكامنة. وهذا إنطلاقا من العناصر الظاهرة للمحتوى التي يصل عبرها الباحث إلى المعاني المعبرة عنها، وفقا لقواعد منطقية وصحيحة. (23)

تمكن الباحثون في هذه المرحلة من حل الخلاف حول بعض القضايا المنهجية الأخرى لتحليل المضمون مثل تلك المرتبطة بنوعي تحليل المضمون، اللذين تم تحديد مفهومهما على النحو التالي: (24)

1 - التحليل الكمي: وهو التحليل القائم على تفسير البيانات تفسيراً كميًا بحساب درجة تردها في أشكالها المختلفة (المساحة، الزمن، الكلمة، الجملة، الموضوع) التي تستخدم كأجزاء تسجيلية في القياس العددي لظهورها في المادة محل التحليل.

2 - التحليل الكيفي: وهو التحليل الذي لا يهتم بلغة الأرقام في تفسير المضامين، بل يركز على إبراز ما تتميز به الأشياء من خصائص وصفات تميزها عن بعضها البعض (مثل القول أن صفات المجتمعات الرأسمالية هي التقدم التقني والصناعي) وإجراء المقارنات بينها لظهور هذه الفروقات، والقيام بنقد الحقائق، وصياغة النتائج بأسلوب كيفي، أي من خلال التعبير عنها بكلمات، وألفاظ وعادة ما يستخدم هذا النوع التحليلي في شرح المعطيات الرقمية المتوصل إليها في التحليل الكمي، والتعليق عليها في إستخلاص النتائج.

كما انتقل العمل بأسلوب تحليل المضمون إلى التخصصات الأخرى في المرحلة المذكورة، وظهرت أهميته في تحليل الإتصال الشفاهي على مستوى تخصص علم النفس، والإتصال الصوري، والإيماني غير المكتوب، وتحليل الخطاب بمضامينه المختلفة ومعالجة النصوص في أعمال التوثيق والفهرسة. (25) إلى جانب توظيف تقنيات عمله في تحسين أساليب التحليل في مجال اللسانيات، وإستغلال الأجهزة الإلكترونية بدءا من الستينيات في المعالجة المعلوماتية، وإنجاز الأعمال ذات المعطيات الضخمة التي يصعب إنجازها باليد. وهو ما سمح في ظهور قياسات إختبارية إحصائية جديدة لم تكن مطبقة من قبل، وفي بروز التحليل الآلي "Analyse Automatique" الذي عرفه الباحث « M. Coyand - كويود » بأنه تلك المجموعة من العمليات المأخوذة من الرياضيات، واللسانيات والبرمجة، والموجهة نحو إحصاء عناصر وثيقة ما دون المساس بتركيب محتواها، أو إجراء تحويلات على مضمونها، أو تطبيق هذين الأسلوبين معا. (26) وهو التحليل الذي سيطر على أشغال ندوة

« philadelphie - فيلاديلفيا » المعقودة سنة 1967 حول تحليل المضمون. حيث أولى 400 مشارك أهمية خاصة إلى موضوع الإسهامات التي يمكن أن يقدمها الكمبيوتر في تطوير تقنية تحليل النصوص. (27)

وبالإضافة إلى ذلك فقد ساعدت التطورات السالفة الذكر التي عرفها تحليل المضمون منذ الخمسينيات في ظهور العديد من المؤلفات التي عالجت جوانبه التقنية المنهجية، وتطبيقاتها الميدانية مثل كتاب: « R.Budd - ر. باد » - تحليل مضمون الإعلام - الذي ظهر سنة 1967، وكتاب « O. Holsti - أ. ألستي » تحليل المضمون في الدراسات الاجتماعية والإنسانية سنة 1969، إلى جانب ظهور كتاب آخر في هذه السنة لمجموعة من الباحثين (« Gerbner - جرينر » - « هولستي » - « Krippendorff - كريبندورف » - « Stone . أستون » - « Wesley . ويسلاي » تحت عنوان: تحليل المضمون الإعلامي. ونشر كريبندورف سنة 1980 كتاب «تحليل المضمون - مقدمة منهجية» إلى جانب العديد من المؤلفات التي ظهرت مؤخرا خارج الولايات المتحدة في فرنسا، ومصر حول الموضوع محل التحليل.

وفي نهاية هذا التسجيل التاريخي لميلاد تحليل المضمون، والتطورات المختلفة التي عرفها، فإنه يمكن الوصول إلى وضع التعريف التالي له: «تحليل المضمون هو الأسلوب المستخدم في بحث مواد الإعلام والاتصال من خلال الاعتماد على الوصف الكمي للبيانات المستهدفة بالدراسة عبر تحويلها إلى معطيات رقمية تساعد على معالجتها الإحصائية، وتسمح باستنتاج القيم والأفكار الكامنة وراء هذه البيانات الصريحة بالتعبير عنها كيفيا.

تنظيم تحليل المضمون:

إن الغرض العلمي الذي جاء من أجله تحليل المضمون وفق ما طرح في الجانب التاريخي لميلاده هو تجنب الباحثين المؤسسين له للحدس الذاتي

والإنطباع الشخصي في فهم النصوص، وأبعاد ذاتية المحلل، والتأويل الفردي. وهم بذلك أرادوه أن يكون موضوعيا من خلال الحرص على اتباع خطوات علمية دقيقة تسمح بالوصول إلى النتائج نفسها، بغض النظر عن القائم بالتحليل، وشاملا في حصر عناصر الموضوع محل البحث دون نسيان أي عنصر منها، ومنهجيا (منتظما) في إتباع قواعد معينة صارمة غير قابلة للتغيير، وكما في اعتماد أسلوب القياس الحسابي أثناء التعبير عن النتائج. (28)

ومن هنا يتجلى لنا أن تحليل المضمون يقوم على تقطيع النص وفق الخصائص العلمية المذكورة إلى وحدات تستخدم في قياس تردد الموضوع محل الدراسة. وقد أطلق الباحثون على هذه الوحدات اسم وحدات التسجيل لكونها تستخدم في الحساب التكراري لمدى ظهور البيانات في المضمون، وهي لديهم خمس أنواع:

1 - وحدة الكلمة: هي الجزء الأصغر في اللغة المكتوبة أو اللفظ المنطوق التي يمكن إستخدامه في حساب تكرار معنى معين، أو مفهوم ما، أو رمز محدد، أو شخصية بذاتها تكون محور تعبير.

2 - وحدة الموضوع: وتعرف أيضا بوحدة الفكرة، وهي الوحدة التسجيلية لقياس الموضوعات أو الأفكار الخاصة بالأسباب، الدوافع، الآراء، التصرفات، القيم، الإعتقادات، الإتجاهات إلخ... وهي غير ثابتة الشكل من حيث الظهور. فتكون إما جملة قصيرة أو فقرة كاملة، أو نصا مستقلا. حيث يخضع شكل بروزها في المحتوى إلى نوع المشكلة المدروسة، وإلى طبيعة المضمون محل التحليل. هذه العوامل الأخيرة هي التي تحدد بالتدقيق ما يجب البحث عنه من موضوعات أو أفكار، وعلى أي مستوى لغوي يمكن الوصول من خلاله إلى رصد هذه الموضوعات والأفكار.

3 - وحدة المساحة والزمن: وهي المقاييس المادية التي يستخدمها الباحث في حساب المضامين الصحفية فوق صفحات الجرائد والمجلات، أو الوقت الذي

يستغرقه تسجيل برنامج ما، مثلاً إذا كان التحليل يتناول مواداً صحفية موزعة على صفحات كاملة لفترة لم يتغير فيها القطع فإنه - يمكن اعتماد وحدة الصفحة في التسجيل. أما إذا شمل التحليل فقط بعض المواضيع المنشورة على أجزاء من صفحات، وتم توزيعها على نمط واحد من الأعمدة (عمود ثابت الأبعاد طوال فترة الدراسة) فإنه يمكن اعتماد العمود أو الصفحة كوحدة تسجيل.

في الحالات الأخرى التي يتعرض فيها إخراج المواضيع فوق الصفحات إلى تغييرات متكررة من حيث استخدام أنماط متعددة من الأعمدة، أو عدم اعتماد نظام العمود نهائياً على غرار ما يلاحظ في توزيع الإعلانات، فإنه يستخدم السنتيمتر مربع كوحدة تسجيل.

وعكس المواد الصحفية فإن أنسب وحدات التسجيل التي تمكنا من القياس الكمي للمضامين الصوتية والمرئية على الأشرطة هي وحدات الزمن المعروفة عالمياً (الساعة، الدقيقة، الثانية). (30)

4 - وحدة الشخصية: لم تبق تطبيقات تحليل المضمون كما أشرنا إلى ذلك سابقاً حبيسة الصحافة بل امتدت إلى مجالات أخرى، مثل القصص، والمسرحيات، والأفلام، والتمثيلات، والمسلسلات، والكتابات التي تتناول حياة الشخصيات وسيرهم الذاتية لدراسة شخصياتهم الحقيقية والخيالية. وإن أنسب وحدة تسجيل للقيام بذلك هو وحدة الشخصية، التي تسمح لنا بالتعرف على عدد هذه الشخصيات في المواد السابقة، ودرجة تكرارها في النص، وأساليب إظهارها.

5 - وحدة مفردة النشر: وهي الوحدة التي يختارها منتج المواد الإعلامية في توصيل هذه الأخيرة إلى جمهوره. مثل: كتاب، قصة، فلم، مقال، تحقيق، خبر، إعلان، صورة، برنامج إذاعي أو تلفزيوني، مسلسل، مسرحية، نشرة أخبار إلخ...

وطبقاً لما تم ذكره سابقاً فإن تحليل المضمون يعتمد بالدرجة الأولى على تقطيع النص إلى وحدات التحليل السابقة الذكر. والشيء الذي يمكن التنبيه إليه في هذا الصدد هو: كيفية العثور على هذه الوحدات داخل النص؟ هنا لا بد من التمييز بين وضعيتين:

أ - الوضعية الأولى - في حالة ما إذا اعتمد الباحث في القياس الكمي على وحدات مادية مثل: وحدات المساحة، الزمن، مفردات النشر بأنواعها، فإن مهمة التعرف عليها في مادة التحليل تتم بصورة مباشرة لا تحتاج إلى سياق العثور عليها.

ب - الوضعية الثانية - أما إذا قام المحلل ببحث المعاني، المفاهيم، التصورات الخاصة بوحدات تحليل معينة داخل المضمون، فإن مهمة التعرف على هذه المعاني صعبة، لأنها ليست أجزاء مادية يمكن حسابها وفق الشكل الذي برزت وتجلت فيه داخل النص، بل هي عبارة عن مفاهيم كامنة لا يمكن العثور عليها إلا ضمن السياق اللغوي الذي تضمنها. مثلاً: إذا كان موضوع التحليل منصبا على دراسة المعاني المختلفة لكلمة استبداد في نص ما فإنه يستحيل تحديدها خارج الجملة التي وردت فيها الكلمة المذكورة. ومن هنا فإن الباحث في مثل هذه الحالات التحليلية يعتمد في التعرف على معاني الأشياء محل التحليل على السياق اللغوي الذي أطلق الباحثون عليه مصطلح وحدة السياق.

وحدات السياق:

تبعاً لما تم التوصل إليه في التحليل السابق فإن وحدات السياق هي تلك الوحدات اللغوية (جملة فقرة، نص كامل) الذي يبحث المحلل فيها عن المعاني الخاصة بعناصر معينة هي محل التحليل. وهي الجزء الأكبر من وحدة التسجيل لأنها الحاوية لمعناها المبحوث. مثلاً إذا كانت الكلمة وحدة تحليل فإن الجملة

هي التي يمكن أن تكون وحدة سياقها لكونها المجال اللغوي الأكبر، الذي يمكن الباحث من التعرف على المعنى الدقيق لهذه الكلمة. وأيضا الفقرة بالنسبة للجملة، والنص الكامل بالنسبة للفقرة.

فئات التحليل:

هي التقسيمات، التصنيفات، الفصائل، الأركان، التي يوزع الباحث على أساسها العناصر المكونة لمادة التحليل بعد تجزئتها إلى وحدات. وهذا بناء على ما تختلف (تتمايز) فيه هذه الوحدات من صفات أو تتجانس (تتحد) فيه. لكن الشيء المسجل في مثل هذه الدراسات، ذات الغرض الوصفي أو الاستدلالي، أن أصحابها يعتمدون بالدرجة الأولى على فئات التحليل، حتى يضمنوا العرض الموضوعي والشامل للعناصر محل البحث. (31)

كما أن العمل بالفئات في تحليل المضمون يخضع إلى خطوتين أساسيتين، تبدأ الأولى بمجرد وحدات التحليل في مادة البحث عبر عزل عناصرها محل الدراسة، ثم القيام في الثانية بتجميع هذه العناصر إلى مجموعات معينة (فئات) وهذا وفق المبدأ السالف الذكر. لكن الشيء الواجب الإلتزام به في هذا التجميع لوحدات التحليل هو أن كل عنصر تحليلي لا بد أن يصنف في فئة واحدة، مع إعتقاد المبدأ الواحد في هذا التصنيف لكل عناصر التحليل، في إطار الإستجابة التامة لأهداف البحث، إلى جانب توفير شرطي الموضوعية والوفاء في ذلك، حتى تكمل هذه العملية بالخروج بنتائج ثرية من حيث المؤشرات والدلائل.

إن وضع فئات التحليل لا يخضع لأي تصنيف فمطي جاهز يجب العمل به. لأن أي تصنيف فثوي لمادة التحليل لا بد من أن يرتبط في وجوده بأهداف البحث. لكن إنطلاقا من الدراسات العديدة التي أجريت في هذا الحقل تبين للباحثين أن هناك عدة أنواع من الفئات من بينها:

أ - فئات الموضوع التي تتناول مضمون المواد الإعلامية والإتصالية. أي ما قيل من كلمات، ومعان، واتجاهات، وقيم

ب - فئات الشكل الذي قدم فيه هذا المضمون الإعلامي الإتصالي. أي كيف قيل من حيث القوالب الفنية (خبر، تحقيق، مقال إلخ) أو شكل العبارة، أو نوع اللغة، أو طبيعة الموقع إلخ...

خطوات تحليل المضمون:

إن حرص الباحثين المؤسسين لتحليل المضمون على ابعاد معالجة النصوص المختلفة عن الإجتهد الشخصي، والحدس الذاتي، والحرص على تحقيق الموضوعية، والإنتظام، والتكميم، والشمول في إنجاز الأعمال البحثية المذكورة جعلهم يولون أهمية كبيرة للخطوات المنهجية الواجب إتباعها في إستخدام هذا النوع من التحليل ضمانا لتوفير الصفات الآتفة الذكر في كشف البيانات، وتفسير النتائج. وهو الهاجس العلمي الذي دفعهم إلى ضبط الخطوات الأساسية الواجب إتباعها من طرف أي باحث مطبق لهذا الأسلوب التحليلي وإبرازها في شكل قواعد علمية مشتركة بين الجميع، تضمن التعاون الكامل بين الباحثين في هذا المجال البحثي، وتبعد الممارسات الفردية ذات العلاقة بالإجتهد الشخصي، والتفسير الذاتي للنتائج. حيث أجمع جل الباحثين في هذا الصدد على أن أسلوب تحليل المضمون لا بد من إخضاعه إلى الخطوات المنهجية التالية: (33)

1 - خطوة التحليل الأولى: إن استخدام أسلوب تحليل المضمون في تحليل المواد الإعلامية هو تطبيق علمي يقوم بالدرجة الأولى كما أوضحنا سابقا على توفير الصرامة العلمية الكامنة في سير عمليات التحليل. ومن هنا فإن تحديد مخطط متكامل ودقيق لإنجاز هذا التحليل يعد من أساسيات توفير النجاح. لأن تعامل الباحث مع المضمون في قياسه لموضوع ما، من أجل إستدلال معين

يستدعى منه أن تكون لديه أفكار أولية حول المضمون، تساعد في تنظيم عملية التحليل، خاصة ما تعلق بتحديد المضمون الجدير بتحقيق هدف البحث (إختيار حجم مواد التحليل) سواء باخضاع كل مجتمع الدراسة إلى المعالجة، أو الإكتفاء في حالة الصعوبة باختيار عينة تمثيلية. ووضع الفروض ذات العلاقة بتحقيق ما يجب الوصول إليه من نتائج. وهذا من خلال إستنتاجها مباشرة من المواد محل التحليل، أو من الكتابات السابقة عن الموضوع المبحوث أو بإجراء دراسة إستكشافية لهذا الفرض.

إن تحديد الباحث بصورة دقيقة لما يجب تحليله من مواد، وتسطير الغايات المراد الوصول إليها من البحث يسهل مهمة ضبط نوع المؤشرات المساعدة على حساب ما يراد قياسه، ويأتي أسلوب (كمي، كيفي) في إطار نوع المضمون المتوفر والهدف المسطر في مشكلة البحث، وفروض الدراسة. (34) أي تحديد وحدات التسجيل، ووحدات سياق العثور عليها إذا دعت الضرورة البحثية إلى ذلك، ووضع أسس التصنيف (تحديد الفئات) في شكل برنامج متكامل يوضح فيه صاحب البحث بدقة إجراءات حصوله على المعلومات.

ووفق ما ذكره محمد عبد الحميد بشأن التحليل الأولي (35) فهو عبارة عن قراءة سريعة للمضمون في شكل تحليل كيفي يشمل عينات صغيرة من وثائق مواد التحليل قصد التحديد الدقيق للمشكلة، والتأكد من صلاحية إختيار الفروض، وإعداد البرنامج التطبيقي للتحليل عبر الإجراءات السالفة الذكر.

2 - خطوة الإنجاز التطبيقي للتحليل: بعد التحضير الجيد للإطارين النظري، والمنهجي للبحث، وإعداد مشروع التحليل، الذي يستعين الباحث في إعدادة بعدة باحثين محكمين من أجل تطبيق ما يسمى بصدق التحليل (التأكد من ملاءمة استمارة التحليل لما يجب تحليله) وثباته (الحصول على نسبة إتساق كبيرة بين المحللين لتوفير موضوعية أكبر لنتائج التحليل). (36) يشرع الباحث فور الإنتهاء من كل ذلك في تنفيذ الإجراءات السابقة التي تم ضبطها

في الخطوة الأولى. وما تجب الإشارة إليه هنا هو أن التحليل يخضع إلى طبيعة البحث نفسه، مثلاً إذا ارتبط هذا البحث بدراسة موضوع معين، أو فكرة محددة، أو قياس اتجاه ما من قضية معينة، أو رصد مفاهيم بعض المصطلحات المستخدمة، فالباحث في هذه الحالة لا يستهدف بالقياس إلا الوحدات ذات العلاقة بما يبحث عنه من مواضيع، أو أفكار، أو مواقف، أو آراء. دون إخضاع كل ما احتواه مضمون مواد الإتصال محل المعالجة من دالات أو مدلولات إلى التسجيل والإحصاء. (37) لأن الجرد العام لمكونات المضمون تنجز فقط في الحالات التي يقوم فيها الباحث بالتعرف على نوع الكلمات أو المواضيع أو الأفكار المكونة لهذا الأخير، وتحديد درجة تكرارها، في محاولة منه لأخذ فكرة عامة عما طرحه صاحب النص من موضوعات مختلفة، وقياس درجة هذا الطرح العام وتوجهاته العامة. مثلاً في الدراسات الفنية العامة لمضمون جريدة ما خلال فترة معينة، فأننا لا نكتفي بقياس ما نشرته هذه الجريدة من أخبار أو مقالات معينة، بل لا بد أن تكون هذه الدراسة شاملة لكل الأجناس التحريرية، والعناوين، والصور، والإعلانات، وأساليب الإخراج، وجميع ما له علاقة بالجانب الفني الصحفي. (38)

يقوم الباحث في تحليل المواد موضع الدراسة بتعيين وحدات التسجيل داخل المضمون على استمارة التحليل عبر تقطيع المضمون إلى أجزاء للعثور داخل كل جزء على وحدات التسجيل بشكل مباشر في حالة ما إذا كانت وحدات مادية (إحصاء عدد الصفحات، الأعمدة، المواضيع، الكلمات، الجمل، الفقرات إلخ...) أو بشكل غير مباشر في حالة إستعانة الباحث بوحدات السياق في التعرف على معاني كلمات معينة أو مفاهيم مصطلحات ما. وبالرغم من تعريف الباحث لوحدات السياق، وتحديد حجمها على مستوى البحث في الطرح الإجرائي للدراسة، والضبط الدقيق لها إلا أنها تبقى كما أسلفنا القول عبارة عن مجال لغوي يتعرف الباحث من خلاله على وحدات التسجيل ولا تؤخذ بعين الإعتبار في الحساب الكمي للعناصر محل القياس.

3 - خطوة معالجة البيانات والتفسير الاستدلالي

قبل التطرق إلى شرح خطوة معالجة البيانات، وتفسير النتائج، لا بد من توضيح نقطة جوهرية بهذا الصدد، والمتعلقة بمستويات التحليل التي يستخدم فيها عادة الأسلوب محل المعالجة. وبهذا الصدد ذكر الباحثون أن تحليل المضمون يستخدم في مستويين من التحليل، كما تم التطرق إلى ذلك في بداية تناولنا لهذا الموضوع، وهما: (39)

1 - المستوى الظاهري الذي يقصد به أن التحليل يتناول وصف البيانات الظاهرة في المضمون كما عبر عنها صاحبها بشكل صريح وواضح.

2 - المستوى الاستدلالي الذي يتخطى حدود وصف المضمون الصريح إلى محاولة إستنتاج ما يخفيه هذا الأخير وراءه من معاني كامنة، أي قراءة ما بين السطور لاستنتاج ما يقصده صاحب النص من مدلولات معينة.

وبالرغم من الإشكال القائم بين الباحثين حول إعتبار تحليل المضمون منهجا قائما بذاته كما فعل محمد عبد الحميد (40) أو أسلوبا للتحليل يستخدم ضمن مناهج معروفة مثل المسح كما ذكر سمير محمد حسين (41) إلا أن الاتفاق كان جامعا فيما يتعلق بالقدرة المنهجية لتحليل المحتوى في تجاوز حدود الإهتمام بجمع البيانات الصريحة، وتصنيفها إلى خطوة دراسة العلاقة بين هذه البيانات والسمات الخاصة بالمضمون، أي في تحقيق فروض البحث عن طريق الاستدلال. وهو ما يبين صلاحية تحليل المضمون ليس في وصف الظاهرة الإعلامية فحسب، وإنما أيضا في تفسير مسبباتها والاستدلال حول مصادرها، وتأثيراتها المختلفة على الجمهور. على غرار ما تقوم به المناهج العلمية في تحقيق أهداف البحث العلمي.

وطبقا لذلك فإذا كان هدف الدراسة يكمن في التصوير الدقيق للظاهرة، والتحليل الوصفي الوافي لعناصرها، وسمات العلاقات السائدة داخلها في

حالتها الساكنة، فإن المهمة هنا تكمن في تسجيل البيانات، وتصنيفها، وفق أسس معينة ذات علاقة بأهداف البحث، ثم تحليل هذه البيانات تحليلًا شاملاً للوصول إلى إستخلاص دلالات مفيدة تكون في شكل حقائق تبني عليها الفروض في مرحلة بحثية قادمة، حيث يقوم الباحث بعد البيانات، وتجميعها يدويا في حالة بساطتها، أو يستخدم الحاسوب الآلي في حالة تعقدها من حيث ضخامة حجمها، مستعينا في ذلك بالجداول الإحصائية والنسب المئوية، والرسومات التوضيحية، والخطوط البيانية التي تفيد الباحث في تحليل البيانات. وإستخراج مؤشرات مفيدة للبحث العلمي. (42)

أما إذا تجاوز غرض البحث حدود وصف الظاهرة في حالتها الساكنة إلى شرح العلاقات السائدة بين عناصرها الداخلية، أو تلك التي تربطها مع الظواهر الأخرى، وتفسير طبيعة التأثير والتأثر بين متغيراتها المختلفة في إطار إستدلال مرتبط بتحقيق الفروض، فإن الباحث مجبر على إستخدام إلى جانب الأدوات الإحصائية السالفة الذكر بعض المقاييس الإحصائية الإختبارية التي تمكنه من قياس العلاقات محل الدراسة بين الظواهر، أو متغيراتها الداخلية من حيث إرتباطاتها، أو فروقها. (43)

ينتقل الباحث بعد الإنتهاء من خطوات التحليل الكمي إلى مرحلة التحليل الكيفي، الذي يقوم فيه إنطلاقا من البيانات المتوصل إليها حسابيا، وسمات العلاقات التي تحكمها إلى شرح جوانبها المختلفة، ومقارنتها بشواهد مادية خارجية لتدعيم صحتها في إطار التفسير الشامل للمشكلة، والتحقق من صحة الفروض.

- (1) سمير محمد حسين: تحليل المضمون، الطبعة: الأولى، عالم الكتب، القاهرة، 1983 . ص: 1.
- (2) عبد المعز عبد الرحمان محروس: مجلة البحوث، العدد: 4 فيفري 1981 . المركز العربي لبحوث المستمعين والمُشاهدين، بغداد. ص: 165 .
- (3) Pierre, Larrousse: grand larrousse encyclopédique, tome: 1, li- brairie larrousse, Paris. 1960 P: 373.
- (4) محمد عبد الحميد: تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1979، ص: 13 .
- (5) محمد محمود ربيع: مناهج البحث في العلوم السياسية، الطبعة: الثانية، مكتبة الفالح، الكويت 1978، ص: 246 .
- (6) Roger Mucchielli: L'analyse de contenu des documents et des communications 4ème Editions E.P.S, Entreprise Moderne d'Edition, librairies techniques, Paris. 1982 P: 23.
- (7) نوال محمد عمر: مناهج البحث الاجتماعية والإعلامية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة. 1986 ص: 137 .
- (8) Laurence Bardin: Analyse de contenu presse Universitaire de France. Paris: 1977 P: 12.
- (9) Ibid. p: 13.
- (10) Roger. Mucchielli. op. cit. p: 11.
- (11) Raymond. Boudon: Les Méthodes en sociologie, 3ème Edition, presse Universitaires de France, Paris 1973. p: 37.
- (12) ملحم قريان: المنهجية السياسية، الطبعة: الثانية دار الطباعة والنشر، بيروت. 1969 . ص: 260 .
- (13) Jean Drançois.Lyotard: La phénoménologie, Presse Universi- taire de France, Paris. 1969. p: 5.
- (14) Jacques Ellul: Histoire de la propagande, Presses Universi- taires de France, paris. 1967. p: 104.
- (15) Roger Mucchielli: op. cit. p: 12.
- (16) Laurence Bardin: op. cit. pp: 14. 15.
- (17) محمد عبد الحميد: المرجع السابق، ص: 32 .
- (18) سمير محمد حسين: تحليل المضمون. المرجع السابق، ص: 14 .
- (19) Laurence Bardin: op. cit. p: 16.

- (20) Roger Mucchielli: op. cit. p: 14.
- (21) سمير محمد حسين: تحليل المضمون. المرجع السابق، ص: 29 .
- (22) Laurence - Bardin: op. cit. pp: 18 - 19 .
- (23) عبد الرحمان بدوي: مناهج البحث، الطبعة الثالثة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977 ص: 83 .
- (24) نوال محمد عمر: المرجع السابق، ص: 124 .
- (25) Jacques Chaumier: Analyse et langages documentaires, Entre- prise Moderne d'Edtion, Paris. 1982. p: 27.
- (26) Ibid. p: 50.
- (27) Laurence Bardin: op. cit. p: 23.
- (28) Roger Mucchielli. op. cit. p: 17.
- (29) سمير محمد حسين: تحليل المضمون. المرجع السابق، ص: 79 .
- (30) Jacques Kayser: Le quotidien Français, Armand collin, paris. 1963.
- (31) سمير محمد حسين: تحليل المحتوى. المرجع السابق، ص: 88 .
- (32) Laurence bardin. op. cit. p: 120.
- (33) Ibid. p: 93.
- (34) سمير محمد حسين: تحليل المضمون. المرجع السابق، ص: 108 .
- (35) محمد عبد الحميد: المرجع السابق، ص: 78 .
- (36) السيد يسين: تحليل مضمون الفكر القومي العربي الطبعة: الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. 1980. ص: 21 .
- (37) أحمد بن مرسل: مفهوم الاشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية، دراسة تحليلية لخطب الرئيس بومدين. 1965 - 1978، أطروحة دكتوراه دولة في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر - معهد علوم الإعلام والاتصال. الجزائر جوان 1994 .
- (38) أحمد بن مرسل: التطور الفني لمجلة المجاهد الأسبوعية 1962 - 1979. أطروحة ماجستير، في العلوم الإعلامية والصحفية، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والإعلامية، الجزائر، فيفري 1982 .
- (39) محمد خليفة بركات: مناهج البحث العلمي في التربية وعلم النفس، الطبعة الثانية، دار القلم، الكويت. 1984، ص: 210 .
- (40) محمد عبد الحميد: المرجع السابق، ص: 47 .
- (41) سمير محمد حسين: تحليل المضمون. المرجع السابق، ص: 20 .
- (42) إحسان محمد الحسن: الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة، والنشر، بيروت 1982 ص: 114 .
- (43) المرجع السابق. ص: 132 .